

# الجمعية التونسية للتراث المشترك "ثقافات"

Tunisian Association of Shared Heritage «*Thaqâfât*»  
Association Tunisienne du Patrimoine Partagé «*Thaqâfât*»

\* \* \*

## النظام الأساسي

### العنوان الأول: التكوين

**الفصل 1:** تكونت لمدة غير محدودة بين الأشخاص الطبيعيين والممضيين على هذا النظام الأساسي جمعية أطلق عليها اسم: الجمعية التونسية للتراث المشترك "ثقافات"

عنوان المقر الرئيسي للجمعية هو: المعهد العالي لمهن التراث، 10 نهج قليبية، باب الخضراء 1075، تونس، الجمهورية التونسية.

العنوان الإلكتروني للجمعية هو: [atpp.thaqafat@gmail.com](mailto:atpp.thaqafat@gmail.com)، الهاتف: +216 98 477 865

**الفصل 2:** تنشط هذه الجمعية وفق أحكام المرسوم عدد 88 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات. وتحترم في نشاطها وتمويلها مبادئ دولة القانون والديمقراطية والتعددية والشفافية والمساواة وحقوق الإنسان. وتلتزم بعدم الدعوة إلى العنف والكراهية والتعصب والتمييز على أسس دينية أو جنسية أو جهوية. كما لا تجمع الأموال أو تقدم الدعم للأحزاب أو للمرشحين لانتخابات وطنية أو جهوية أو محلية.

**الفصل 3:** موضوع الجمعية: ثقافية تنموية، وتهدف إلى:

- (1) معاضدة المجهود الوطني في المحافظة على التراث والتعريف به وتثمينه،
- (2) إبراز دور التراث في تقريب الشعوب والحضارات والمصالحة بينها وتحسيس الشباب بأهمية تراثه ودفعه للتصالح معه دون تعصب ولا مغالاة،
- (3) العمل على التوليف بين مختلف المتدخلين لما فيه صالح التراث الوطني تصرفا ودراسة وتوثيقا وصيانة واستثمارا وإحياء،

- (4) المساهمة في جلب الاستثمارات والمشاريع الثقافية التي من شأنها المحافظة على التراث والنهوض به وتثمينه،
- (5) المساهمة في التعريف بالمخزون التراثي في المناسبات الوطنية والدولية تكريسا للهوية الوطنية وخدمة للسياحة الثقافية،
- (6) إقامة شراكات مع كل الفاعلين في المجال الثقافي والمساهمة في تأطير الناشطين والباحثين في مجال التراث من طلبة ومتريصين وهياكل مجتمع مدني،
- (7) التنسيق مع مختلف الجمعيات الناشطة في الحقل التراثي مثل جمعيات صيانة المدن وغيرها لإقامة مشاريع تعاون أو تظاهرات مشتركة وغيرها....،
- (8) تنمية الوعي بأهمية المحافظة وتثمين التراث المشترك بكل تجلياته وإبراز قيمته الحضارية في الثقاف والحوار،
- (9) تعزيز القدرات لكل المتدخلين في مجال التراث المشترك لتحسين المردود وضمان الجودة والنجاعة في التعامل مع هذا الرصيد الحضاري.
- \*وسائل تحقيق الأهداف: الحملات التحسيسية، الملتقيات والندوات، الموارد المالية المشروعة، مشاريع التوثيق والإحياء بالشراكة مع الجهات المختصة.
- آليات فض النزاعات: تختص الهيئة المديرية في فض النزاعات العادية التي تطرأ على الجمعية ولها أن تحيل موضوع النزاع على أنظار القضاء فيما تتعدى مشمولاتها.
- الفصل 4:** يجب على كل من يمثل الجمعية إيداع إعلان بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ينص على اسم الجمعية وموضوعها وهدفها ومقرها مرفقا بنظير من الحجة الرسمية المحررة في الغرض عند إرسال مكتوب الإعلام عن تكوين الجمعية وذلك في أجل لا يتجاوز 7 أيام من تاريخ تسلم بطاقة الإعلام بالبلوغ أو من تاريخ انقضاء 30 يوما من تاريخ الإرسال عند عدم رجوع بطاقة الإعلام بالبلوغ.
- الفصل 5:** يلتزم مسيرو الجمعية بإعلام الكاتب العام للحكومة عن طريق مكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ بجميع التغييرات التي أدخلت على نظامها الأساسي أو على هيئتها المديرية أو على مقرها الاجتماعي وذلك في أجل لا يتجاوز شهرا من تاريخ إدخال التغيير.
- ويشمل هذا الإعلام الفروع والأقسام والمنظمات الثانوية التي لها علاقة بالجمعية. كما يقع إعلام العموم بهذه التغييرات عبر وسائل الإعلام المكتوبة وعبر الموقع الإلكتروني للجمعية إن وجد.

## **العنوان الثاني: التركيب – الاشتراك – الأعضاء**

**الفصل 6:** تتركب الجمعية من: أعضاء عاملين وأعضاء منخرطين وأعضاء شرفيين.

**الفصل 7:** كل عضو ملزم بدفع اشتراك سنوي حسب الأصناف الأربعة التالية:

- أعضاء الهيئة المديرية: 50 دينارا،

- الأعضاء العاديون: 20 ديناراً،

- الطلبة: 10 دينار،

- الأعضاء الشرفيون: لا يوجد سقف لمبلغ الاشتراكات الشرفية على أن لا تكون أقل من ضعف مبلغ اشتراك الهيئة المديرة.

ويدفع الاشتراك في السداسي الأول من كل سنة ويمكن باقتراح من الهيئة المديرة تغيير مقدار الاشتراكات وأصنافها في جلسة عامة.

**الفصل 8:** يشترط لعضوية الجمعية: الجنسية التونسية أو الإقامة في تونس وبلوغ 16 سنة من العمر على الأقل والالتزام بمقتضيات النظام الأساسي كتابة ودفع معلوم الاشتراك.

**الفصل 9:** كل أعضاء الجمعية متساوون في الحقوق والواجبات وفق بنود النظام الأساسي ويلتزمون بمقتضياته ولا يجوز مشاركة أعضاء أو أجراء الجمعية في إعداد أو اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي إلى تعارض بين مصالحهم الشخصية أو الوظيفية ومصالح الجمعية. ويفقد صفة العضوية:

- من قدم استقالته ووجهها في ظرف مضمون الوصول باسم رئيس الجمعية على العنوان الرسمي للجمعية وأعلم الكاتب العام للحكومة بذلك بمكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ.

- من قررت الهيئة المديرة رفته من أجل اقترافه غلطة فادحة، غير أن هذا الرفت لا يقرر إلا بعد أن تستدعي الهيئة المديرة المعني بالأمر بالطرق القانونية وتضرب له أجلاً للإدلاء ببياناته، وإذا تأخر هذا عن الإدلاء فللهيئة المديرة الحق في اتخاذ قرارها بالرفت.

**الفصل 10:** إن وفاة أو استقالة أو رفت أحد الأعضاء مهما كانت صفته لا يترتب عنه وضع حد لنشاط الجمعية ويتعين على الأعضاء المستقلين أو المرفوتين دفع اشتراكاتهم التي حل أجلها واشتراك السنة التي وقع فيها الرفت أو الاستقالة.

**الفصل 11:** تتمثل حقوق الأعضاء وواجباتهم في:

- حق الحصول على المعلومات والبيانات المفيدة والهامة المتعلقة بالجمعية ونشاطها.

- حق انتخاب أعضاء الهيئة المديرة.

- حق المشاركة في كل تنقيح أو تغيير يزعم إدخاله على النظام الأساسي للجمعية.

- حق الإطلاع على طرق الاقتراع والتصويت داخل الجلسة العامة وضبطها ضمن النظام الداخلي للجمعية

- حق الإطلاع على التقرير المالي.

- حق الإطلاع على مضمون تقرير مراقب الحسابات.

- حق تقديم المقترحات والآراء بخصوص المسائل المتعلقة بالنشاط السابق للجمعية وبمشاريعها وبرامجها المستقبلية.

## \* واجبات العضو:

- خلاص معلوم الاشتراك.
- القيام بالواجبات والمهام الموكولة إليه ضمن برامج وأنشطة الجمعية.
- العمل على تطبيق أهداف الجمعية والالتزام بلوائحها ونظامها الأساسي والداخلي.
- المحافظة على ممتلكات الجمعية وصيانتها.
- احترام القوانين المنظمة للجمعيات والالتزام بالنظامين الأساسي والداخلي للجمعية.

## العنوان الثالث: التنظيم الإداري والمالي

**الفصل 12:** تدير الجمعية هيئة مديرة خدماتها مجانية وتتركب من 7 أعضاء ينتخبهم الأعضاء العاملون انتخاباً سرياً أثناء جلسة عامة وذلك لمدة ثلاث سنوات. وتسند لهم الصفات التالية:

1. رئيس،
  2. نائب رئيس،
  3. كاتب عام،
  4. أمين المال،
  5. عضو مكلف بالإنخراطات،
  6. عضو مكلف بالتوثيق والإعلام،
  7. عضو مكلف بالعلاقات الخارجية.
- ويمكن إعادة انتخاب الهيئة المديرة، غير أنه لا يمكن إعادة انتخاب أي عضو لأكثر من دورتين متتاليتين. ويشترط عدم اضطلاع مؤسسي ومسيرى الجمعية بمسؤولية ضمن الهياكل المركزية المسيرة للأحزاب السياسية.

## الفصل 13: تمسك الجمعية السجلات التالية:

- سجل الأعضاء تدون فيه أسماء أعضاء الجمعية وعناوينهم وجنسياتهم وأعمارهم ومهنتهم.
- سجل مداوالات هياكل التسيير.
- سجل النشاطات والمشاريع و يدون فيه نوع النشاط أو المشروع.
- سجل المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا مع التمييز بين النقدي منها والعيني، العمومي والخاص الوطني والأجنبي.
- سجل جرد العقارات والمنقولات.

**الفصل 14:** تجتمع الهيئة المديرية مرة كل شهر على الأقل وتتخذ القرارات بعد المداولة بأغلبية الأصوات على شرط حضور نصف الأعضاء على الأقل وعند التساوي يكون صوت رئيس الجمعية مرجحا. وتسجل القرارات بالسجل الخاص بالمداولات.

ويمكن للهيئة المديرية بطلب من ثلث أعضائها أن تعقد اجتماعا خارقا للعادة ويشترط حضور نصف الأعضاء بالجلسة.

**الفصل 15:** للهيئة المديرية الصلاحية التامة للقيام بجميع العمليات المتعلقة بالجمعية باستثناء القرارات التي هي من مشمولات الجلسة العامة. كما يمكن لها:

(1) إعداد مشروع النظام الداخلي للجمعية،

(2) النظر في قبول الأعضاء ورفعهم مع مراعاة أحكام الفصل 9،

(3) إسناد العضوية الشرفية،

(4) الإذن ببراء المحلات وكراء أو شراء الأثاث اللازم لنشاط الجمعية،

(5) تعيين أجور من هم في خدمة الجمعية،

(6) السهر على احترام تطبيق القانون المنظم لنشاطها،

(7) إبرام عقود برامج مع جمعيات أو جهات أخرى مختصة،

(8) إبرام عقود تعاون أو شراكة مع جمعيات أو منظمات أخرى تنشط على المستوى الوطني أو الإقليمي والدولي.

**الفصل 16:** يمكن للهيئة المديرية إدخال تغيير على صفات أعضائها أو تفويض جانب من سلطاتها لأحد أعضائها غير أن القرار المتخذ في الغرض ينبغي أن يصدر عن أغلبية ثلثي أعضاء الهيئة المديرية على الأقل ويجب أن يوقع من طرفهم ويسجل على دفتر المداولات.

**الفصل 17:** يحجر على الجمعية تنظيم أية تظاهرة يتم من خلالها توزيع الأرباح على أعضائها.

وتتكون مداخل الجمعية من:

- اشتراكات الأعضاء.

- المساعدات العمومية.

- العائدات الناتجة عن ممتلكات الجمعية ونشاطاتها ومشاريعها.

- التبرعات والهبات والوصايا وطنية كانت أو أجنبية.

وتلتزم الجمعية بصرف مواردها على النشاطات التي تحقق أهدافها.

**الفصل 18:** يحجر على الجمعية قبول مساعدات أو تبرعات أو هبات صادرة من دول لا تربطها بتونس علاقات دبلوماسية أو عن منظمات تدافع عن مصالح وسياسات تلكم الدول. وتنشر الجمعية المساعدات والتبرعات والهبات

الأجنبية وتذكر مصدرها وقيمتها وموضوعها بإحدى وسائل الإعلام المكتوبة وبالموقع الإلكتروني للجمعية إن وجد، في ظرف شهر من تاريخ قرار طلبها أو قبولها. وتعلم الكاتب العام للحكومة بكل ذلك بمكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ في نفس الأجل.

**الفصل 19:** تمسك الجمعية محاسبة طبقا للنظام المحاسبي للمؤسسات الجاري به العمل ووفق المعايير المحاسبية الخاصة بالجمعيات التي يضبطها قرار الوزير المكلف بالمالية.

**الفصل 20:** تتم كل المعاملات المالية للجمعية صرفا ودخلا بواسطة تحويلات أو شيكات بنكية أو بريدية إذا تجاوزت قيمتها مبلغ خمسمائة 500 دينار ولا يمكن تجزئة هذه المصاريف أو المداخل كي لا تتجاوز القيمة المذكورة.

### **الفصل 21:**

- إذا لم تتجاوز الموارد السنوية للجمعية 100.000 دينار تتولى الجلسة العامة تعيين مراقبي حسابات للجمعية من بين المنخرطين، من غير أعضاء الهيئة المديرية، الذين لهم معرفة بمجالات المالية والمحاسبة والذين يتطوعان لذلك. أو من بين أهل الاختصاص المتطوعين الذين لا ينتمون للجمعية. أو مراقبا لحساباتها من بين المرسمين في قائمة "المختصين في الحسابية" بجدول مجمع المحاسبين بالبلاد التونسية.

- إذا تجاوزت موارد الجمعية 100 ألف دينار تعين مراقبا لحساباتها من بين الخبراء المحاسبين المرسمين بجدول هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية أو من بين المرسمين في قائمة "المختصين في الحسابية" بجدول مجمع المحاسبين بالبلاد التونسية.

- وفي صورة تجاوز مواردها السنوية مليون دينار (1000.000) تعين الجمعية مراقبا أو عدة مراقبي حسابات من بين المرسمين بجدول هيئة الخبراء المحاسبين للبلاد التونسية.

**الفصل 22:** يتم تعيين مراقب أو عدة مراقبي حسابات من قبل الجلسة العامة العادية لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد للقيام بمهمة مراقبة حسابات الجمعية حسب المعايير التي تضبطها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية. وتتكفل الجمعية بخلاص أتعاب مراقب الحسابات بالرجوع إلى الجدول الجاري به العمل بالنسبة إلى مدقي الحسابات لدى المؤسسات بالبلاد التونسية.

**الفصل 23:** يرفع مراقب الحسابات تقريره إلى الكاتب العام للحكومة وإلى رئيس الهيئة المديرية للجمعية في أجل شهر ابتداء من تاريخ تبليغه القوائم المالية للجمعية وفي صورة تعدد مراقبي الحسابات وعند اختلافهم في الرأي، يجب إعداد تقرير مشترك يتضمن وجهة نظر كل واحد منهم.

**الفصل 24:** تعرض القوائم المالية على الجلسة العامة العادية للمصادقة عليها أو رفضها على ضوء تقرير مراقبة الحسابات.

وتنشر الجمعية هذه القوائم مرفقة بتقرير مراقبة الحسابات بإحدى وسائل الإعلام المكتوبة وبالموقع الإلكتروني للجمعية إن وجد في ظرف شهر من تاريخ المصادقة عليه.

**الفصل 25:** تحتفظ الجمعية بوثائقها وسجلاتها المالية لمدة (10) عشر سنوات.

**الفصل 26:** عند الاستفادة من المال العمومي تقدم الجمعية تقريراً سنوياً يشمل وصفاً مفصلاً لمصادر تمويلها ونفقاتها إلى دائرة المحاسبات.

### **العنوان الرابع: الجلسة العامة**

**الفصل 27:** تتركب الجلسة العامة العادية من جميع أعضاء الجمعية الخالصين في اشتراكاتهم وتجتمع مرة في السنة باستدعاء يوجه للأعضاء قبل الجلسة بخمسة عشر يوماً بواسطة البريد مضمون الوصول أو بواسطة وسائل التواصل الإلكترونية الحديثة.

**الفصل 28:** تلتئم الجلسة العامة بشرط حضور نصف الأعضاء على الأقل. ويصادق على القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

وفي صورة عدم اكتمال النصاب القانوني تعقد جلسة عامة ثانية في أجل أدناه 15 يوماً من تاريخ عقد الجلسة الأولى بدعوة من الهيئة المديرية. وتكون مقرراتها نافذة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين وفي هاته الصورة تصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

**الفصل 29:** تستمع الجلسة العامة العادية إلى تقرير الهيئة المديرية وتتولى خاصة:

- تحديد السياسة العامة للجمعية وتوجيهها ومراقبتها،
- مناقشة التقرير الأدبي أو تعديله والمصادقة عليه أو رفضه،
- مناقشة القوائم المالية على ضوء تقرير مراقبة الحسابات والمصادقة عليها أو رفضها،
- تنقيح النظام الأساسي للجمعية،
- المصادقة على النظام الداخلي للجمعية،
- إقرار البرنامج للفترة المقبلة،
- إقرار الميزانية التقديرية،
- اقتناء العقارات اللازمة لنشاط الجمعية أو التفويت في العقارات التابعة لها،
- تعيين مراقب أو مراقبي حسابات،
- مداولة المواضيع المرسومة بجدول الأعمال،
- انتخاب أعضاء الهيئة المديرية.

**الفصل 30:** تتخذ القرارات في الجلسة العامة العادية برفع الأيدي و بأغلبية الأصوات. ويتمّ انتخاب أعضاء الهيئة المديرية وجوباً بالاقتراع السري.

**الفصل 31:** ترخص الجلسة العامة العادية في اقتناء العقارات اللازمة لنشاط الجمعية أو التفويت في العقارات التابعة لها والمصادقة على تنقيح نظامها الأساسي وذلك بأغلبية ثلثي أعضائها.

**الفصل 32:** فيما عدا الجلسة العامة العادية يمكن دعوة أعضاء الجمعية إلى جلسة عامة خارقة للعادة بطلب من رئيسها أو بطلب كتابي يوجه إلى رئيسها من طرف ثلث الأعضاء العاملين عن طريق رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ على أن لا تجتمع إلا بحضور نصف الأعضاء على الأقل. وفي كل الحالات لا تتخذ القرارات إلا بأغلبية ثلثي (2/3) أصوات الأعضاء الحاضرين.

**الفصل 33:** وفي صورة عدم اكتمال النصاب القانوني تعقد جلسة عامة ثانية في أجل أدناه 15 يوما من تاريخ عقد الجلسة الأولى بدعوة من الهيئة المديرية تضم ثلث أعضاء الجمعية العاملين على الأقل. وفي كل الحالات لا تتخذ القرارات إلا بأغلبية ثلثي (2/3) أصوات الأعضاء الحاضرين.

**الفصل 34:** تنظر الجلسة العامة الخارقة للعادة في مسائل هامة منها:

- تسديد شغور في تركيبة الهيئة المديرية إذا تجاوز ثلث أعضائها،
- مراجعة النظام الأساسي للجمعية،
- وضع حد للمدة النيابية للهيئة المديرية قبل انقضاء مدتها القانونية،
- دمج الجمعية مع جمعيات أخرى أو تجزئتها،
- حل الجمعية وتصفية مكاسمها أو تعليق نشاطها مؤقتا.

## **العنوان الخامس: تنقيح النظام الأساسي**

**الفصل 35:** لا يمكن تنقيح النظام الأساسي إلا باقتراح من الهيئة المديرية أو بطلب كتابي صادر عن ثلث أعضاء الجمعية العاملين على أقل تقدير موجه إلى رئيس الجمعية عن طريق رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ.

**الفصل 36:** في كلتا الصورتين المنصوص عليهما بالفصل السابق يجب أن يضمن الاقتراح الخاص بالتنقيح في جدول أعمال جلسة عامة عادية أو خارقة للعادة تضم نصف أعضاء الجمعية العاملين. وفي صورة عدم اكتمال النصاب القانوني تعقد جلسة عامة ثانية خارقة للعادة في أجل أدناه 15 يوما من تاريخ عقد الجلسة الأولى بدعوة من الهيئة المديرية تضم ثلث أعضاء الجمعية العاملين على الأقل. وفي كل الحالات لا تتخذ القرارات إلا بأغلبية ثلثي (2/3) أصوات الأعضاء الحاضرين.

**الفصل 37:** إن التنقيح الذي يدخل على هذا النظام مدة نشاط الجمعية يجب الإعلام عنه وفق الصيغ المنصوص عليها بالفصل 5 أعلاه.



## العنوان السادس: حل الجمعية وتصفية مكاسمها أو تعليق نشاطها مؤقتا

**الفصل 38:** لا يمكن التصريح بتعليق نشاط الجمعية مؤقتا أو حلها بصفة تلقائية إلا طبقا لمقتضيات الفصلين 33 و34 المذكورين سابقا.

**الفصل 39:** في صورة حل الجمعية يتم إبلاغ الكاتب العام للحكومة بقرار الحل عن طريق مكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ خلال 30 يوما من تاريخ صدور قرار الحل وتعيين مصفي قضائي. وتقدم الجمعية لأغراض التصفية بيانا بأموالها المنقولة وغير المنقولة ليعتمد في الوفاء بالتزاماتها ويوزع المتبقي منها بحسب ما تقرر أثناء الجلسة العامة المنعقدة لهذا الغرض إلا إذا كانت تلك الأموال متأتية من المساعدات والتبرعات والهبات والوصايا فتؤول إلى جمعية أخرى تماثلها في الأهداف تحددها الهيئة المختصة للجمعية.